

المصدر: الوطن السعودي

التاريخ: ٧ مارس ٢٠٠٣

4 أسباب تؤكد وجود أسلحة الدمار الشامل أبرزها اقتناع صدام بأنها مصدر حمايته وبفاته

بوش أبلغ شريك تصميمه على إسقاط النظام العراقي والرئيس الفرنسي رد برفض الحرب



تقرير

باريس: عبد الكريم أبو

النصر

كشفت مصادر دبلوماسية أن الرئيس جاك شيراك أبلغ الرئيس بوش في اتصال هاتفي مطول جرى بينهما أخيراً أنه ليس راغباً في حدوث "قطيعة" بين فرنسا وأمريكا بسبب المشكلة العراقية لكنه شدد في الوقت نفسه على أن فرنسا "حسمت موقفها وهي لن تشارك في أية حرب أمريكية ضد العراق أياً تكن الظروف لأن هذه الحرب ليست مبررة ولن تكون شرعية إذا لم تحصل على موافقة مجلس الأمن الدولي". وأكد شيراك للرئيس الأمريكي أن هذا موقف فرنسا النهائي وليس هناك مجال لمراجع عنه لأن المسؤولين الفرنسيين مقتنعون بأنه يمكن القضاء على ما يمثله العراق من خطر وتهديد محتملين من خلال تكثيف عمليات التفتيش الدولية عن أسلحة الدمار الشامل في هذا البلد وإخضاعه لرقابة دولية مشددة طويلة الأمد دون الحاجة إلى تغيير نظامه بالقوة العسكرية. وذكرت المصادر نفسها أن الرئيس بوش في المقابل أبلغ الرئيس الفرنسي وكذلك زعماء دول حليفة آخرين أن "أمريكا اتخذت قرارها النهائي وهي لن تتراجع عن ضرب العراق وإسقاط نظام صدام حسين في أقرب وقت ممكن وأياً تكن العقبات والمصاعب السياسية والدبلوماسية

واللوجيستية التي يمكن أن تواجهها". وأكد بوش أيضاً لهؤلاء الزعماء أن المفتشين الدوليين لن يتمكنوا وحدهم ومها بلغ عددهم من إزالة "التهديد العراقي" لأن نظام صدام حسين هو "المشكلة الحقيقية" في تقدير واشنطن ولأن استمرار هذا النظام هو الذي يجعل العراق "دولة خطيرة" على جيرانها وعلى أمريكا ومصالحها وعلى الأمن والسلام الدوليين.

وكشفت المصادر ذاتها لـ "الوطن" أن موقف بوش هذا ناتج عن قناعة راسخة لدى الإدارة الأمريكية مستندة إلى معلومات دقيقة ومحددة بأن حرص صدام حسن على امتلاك أسلحة دمار شامل والتحايل على المفتشين لإخفاء كل ما يتعلق بهذه الأسلحة من أسرار ووثائق ومكونات "قضية حيوية ومصيرية" بالنسبة للرئيس العراقي. ووفقاً للمسؤولين الأمريكيين فهناك أربعة أسباب رئيسة تدفع صدام حسين إلى امتلاك وإنتاج أسلحة دمار كيميائية وجرثومية ونووية وصواريخ أرض - أرض وقنابل وقذائف وطائرات بلا طيار قادرة على نقل هذه الأسلحة مما يعطي، في نظر الأمريكيين، "شرعية" للحرب ضد العراق ولعملية إسقاط النظام الحالي بالقوة العسكرية وهذه الأسباب هي الآتية: أولاً: نظام صدام حسين يملك العناصر الأساسية الثلاثة التي تجعله قادراً في الوقت الملأ على إنتاج أسلحة دمار شامل التي لن

فعلاً في تحويل العراق إلى بلد مسالم خال من أسلحة الدمار الشامل كان ذلك تحقق منذ عام 1995م. ولما كان العراق خسر هذه المبالغ الطائلة ولما كان شعبه تعرض للمعاناة الطويلة. ثانياً: يؤكد المسؤولون والخبراء الأمريكيون المعنيون بشؤون العراق أن صدام حسين مقتنع بأن أسلحة الدمار الشامل هي مصدر القوة الحقيقي لنظامه إذ إن امتلاكه هذه الأسلحة يعطيه قدرة كبيرة على القضاء على أية ثورة شعبية أو انتفاضة أو حركة تمرد واسعة ضده وضد نظامه بسرعة وبسهولة أكبر من استخدام الأسلحة التقليدية ضد خصوم النظام. وفي تقدير صدام حسين فإن هذا ما يعزز ويدعم استقرار النظام واستمراريته أياً تكن الهزائم والنكسات الخارجية التي يتعرض لها. وفي رأي عدد من المسؤولين الأمريكيين فإن صدام حسين استخدم الأسلحة الكيميائية ضد الأكراد في بلدة حلبجة شمال العراق عام 1988م. بشكل أساسي لتوجيه إنذار واضح وقوي إلى المواطنين الشيعة المعارضين له بأنه سيكون مستعداً لاستخدام الأسلحة الكيميائية والغازات السامة ضدهم إذا ما قاموا بانتفاضات أو ثورات ضد نظامه خصوصاً أن الشيعة يملكون القدرة على ذلك أكثر من الأكراد. ووفقاً للأمريكيين فإن صدام حسين كان قادراً على قمع الأكراد بالأسلحة التقليدية لكنه استخدم عمداً الأسلحة الكيميائية في أجواء من الانفتاح الدولي عليه لتحذير الشيعة وجميع

يستطيع المفتشون تجريده منها. وهذه العناصر الأربعة هي: وجود آلاف العلماء والخبراء العراقيين الذين عملوا سنوات طويلة منذ مطلع الثمانينيات في برامج أسلحة الدمار الشامل، احتفاظ النظام العراقي سرّاً بمجموعة كبيرة جداً من الوثائق والتصانيم والأفلام وأقراص الكمبيوتر ذات العلاقة بإنتاج أسلحة دمار شامل التي لن يستطيع المفتشون العثور عليها، واحتفاظ النظام بمكونات ومواد ونماذج يسهل إخفاؤها في أي مكان تساعد على إنتاج هذه الأسلحة المحظورة، وامتلاك هذه العناصر أكثر أهمية وخطورة، في تقدير واشنطن، من امتلاك أسلحة الدمار ذاتها إذ إن النظام العراقي يستطيع الاعتماد عليها لاستئناف عمليات إنتاج أسلحة الدمار خلال أشهر قليلة وفي القوات الذي يراه ملائماً. إضافة إلى ذلك فإن تجربة صدام حسين مع مجلس الأمن تظهر مدى تمسك الرئيس العراقي بأسلحة الدمار الشامل إذ رفض تسليمها وكشف كل حقائقها وأسرارها بسرعة وفقاً لما نص عليه قرار مجلس الأمن رقم 687 الصادر في أبريل 1991م. إلى حد أن المفتشين لم يتمكنوا طوال 12 عاماً من تأكيد خلو العراق من أسلحة الدمار المحظورة وهو ما جعل هذا البلد يخسر ما قيمته 180 مليار دولار بسبب الشروط والقيود المفروضة على تصدير النفط العراقي وعلى وارداته وبسبب العقوبات الدولية المفروضة على هذا البلد. ولو كان صدام حسين راغباً



(أ ف ب)

جنود من الحرس الجمهوري العراقي في منطقة العزيزية على بعد 100 كيلو متر من بغداد

أية دولة من الدول الخليجية. ويراهن صدام حسين على أنه يستطيع في حال امتلاك السلاح النووي أن يتفاوض من موقع قوة مع أية إدارة أمريكية وأن يتوصل معها إلى تفاهات واتفاقات تكون لمصلحة نظامه.

وفي ضوء هذه القناعات والمعلومات الأمريكية تعطي إدارة بوش الأولوية لإسقاط نظام صدام حسين وليس لنظام التفتيش الدولي عن الأسلحة المحظورة إذ ترى هذه الإدارة أن الاعتماد على المفتشين وعلى عامل الوقت لتجريد العراق من أسلحة الدمار في ظل وجود صدام حسين في الحكم هو رهان "خاطئ" و"خطر". ولذلك تبدو الإدارة الأمريكية مصممة، أيًا تكن العقوبات والاعتراضات والاحتجاجات، على إسقاط النظام العراقي الحالي بالقوة العسكرية، سواء وافق مجلس الأمن على ذلك أم لا.

وفقاً للأمريكيين، بأن العراق في ظل حكمه وبسبب طاقاته وإمكاناته قادر على لعب دور كبير في منطقة الشرق الأوسط وهو لن يستطيع أن يلعب هذا الدور وأن يكون صاحب الكلمة الأساسية في منطقة الخليج بشكل خاص إذا لم يكن يملك أسلحة دمار شامل وقدرات جوية وصاروخية على نقل هذه الأسلحة، إذ إن الأسلحة التقليدية ليست كافية وحدها لجعل بلده متفوقاً على الدول العربية الأخرى ولتحقيق توازن استراتيجي حقيقي مع إسرائيل. وتصميم صدام حسين على امتلاك السلاح النووي وتخصيصه عشرات المليارات من الدولارات على مدى سنوات للبرنامج النووي العراقي ناتجاً عن قناعته بأنه يستطيع في حال امتلاك السلاح النووي أن يمنع أمريكا من ضرب العراق كما أنه يستطيع أن يفرض هيمنته على منطقة الخليج دون الحاجة إلى غزو

خصوم نظامه من القيام بأي عمل ضده.

ثالثاً: يحتاج صدام حسين إلى امتلاك أسلحة دمار شامل لتقوية دور ونفوذ القوات العراقية الموالية والمخلصة له كالحرس الجمهوري والحرس الخاص وأجهزة الأمن الخاصة ولإضعاف دور الجيش العراقي النظامي الذي لا يثق به. فأسلحة الدمار الشامل ليست خاضعة لسلطة وزير الدفاع أو قيادة الجيش النظامي أو رئاسة أركان هذا الجيش بل إنها خاضعة كلياً ومباشرة لسلطة وإشراف الرئيس العراقي ونجله قصي ولحماية وحراسة الأمن من عناصر الحرس الجمهوري الخاص وجهاز الأمن الخاص إذ ليس ممكناً استخدام أو تحريك هذه الأسلحة من أي نوع كان سوى بأمر خاص من صدام حسين أو من نجله قصي.

رابعاً: صدام حسين مقتنع،